الأمم المتحدة

A/RES/68/222

الجمعية العامة

Distr.: General
7 February 2014

الدورة الثامنة والستون
البند ٢١ (ج) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/68/440* و *Add.3*)]

٢٢٢/٦٨ – التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى النتائج التي توصلت إليها المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والميادين المتصلة بها،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٢٢٦/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية،

وإذ تشير إلى قراراتها ٢٢٣/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٢٠٨/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٢١٢/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١،

وإذ تحيط علما بالوثائق الختامية للمؤتمرات الدولية بشأن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل، التي عقدت في مدريد في ١ و ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧[(١)]، وسان سلفادور في ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧[(٢)]، وويندهوك في الفترة من ٤ إلى ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٨[(٣)]، وسان خوسيه في الفترة من ١٢ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣[(٤)]،

---

(١) انظر: A/62/71-E/2007/46، المرفق.

(٢) انظر: A/62/483-E/2007/90، المرفق.

(٣) انظر: A/C.2/63/3، المرفقان الأول والثاني.

(٤) انظر A/C.2/68/5.

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تلاحظ المؤتمرات الإقليمية بشأن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل التي عقدت في القاهرة في ١١ و ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٨، ومينسك في ١٦ و ١٧ أيار/مايو ٢٠١٣، وعمان في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣،

وإذ تشدد على أن من واجب البلدان المتوسطة الدخل أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميتها، وأن جهودها الوطنية ينبغي أن تستكمل ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة تهدف إلى توسيع نطاق الفرص الإنمائية المتاحة للبلدان المتوسطة الدخل، مع مراعاة ظروفها الوطنية الخاصة،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة أن يكون للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية سمات أساسية عدة منها أن تكون شاملة وطوعية ومقدمة على سبيل المنحة ومحايدة ومتعددة الأطراف وقادرة على تلبية احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج في مجال التنمية بصورة مرنة وأن يضطلع بالأنشطة التنفيذية اضطلاعا يعود بالنفع على البلدان المستفيدة من البرامج، بناء على طلب تلك البلدان ووفقا لسياساتها وأولوياتها الإنمائية،

وإذ تشدد على أنه لا يوجد نهج ”واحد يناسب الجميع“ فيما يتعلق بالتنمية وعلى ضرورة أن تكون المساعدة الإنمائية التي يقدمها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي قادرة على تلبية مختلف احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج في مجال التنمية وأن تتسق مع خططها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية، وفقا لولاياته،

وإذ تلاحظ أن المعدلات المتوسطة الوطنية التي تستند إلى معايير من قبيل نصيب الفرد من الدخل لا تجسد دائما الخصائص الفعلية للبلدان المتوسطة الدخل واحتياجاتها الإنمائية، وأنه رغم التناقص الملحوظ في مستوى الفقر، فإن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال موطنا لغالبية الناس الذين يعيشون في فقر ولا تزال أوجه التفاوت قائمة،

وإذ تسلم بأن ارتفاع درجات التفاوت قد يسهم في تقليل منعة البلدان المتوسطة الدخل ويعرقل التنمية المستدامة في العديد من هذه البلدان، وبأن النمو الاقتصادي ينبغي أن يكون مطردا وعادلا وشاملا للجميع،

وإذ تؤكد أن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات خاصة تتعلق بجملة أمور منها إتاحة فرص العمل، وتنويع وتحويل اقتصاداتها، والوصول إلى الأسواق الدولية، وأنه يتعين، في هذا الصدد، استكمال الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة وطنية مؤاتية للتنمية عن طريق تهيئة بيئة عالمية داعمة،

وإذ تسلم بضرورة فهم الطابع المتعدد الأبعاد للتنمية والفقر فهما أفضل، وتنوه بالدور الهام الذي أدته منظومة الأمم المتحدة والذي ينبغي أن تواصل أداءه في هذا الصدد،

وإذ تعرب عن بالغ القلق من أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لا تزال تؤثر سلبا بصفة خاصة في التنمية، وإذ تقر بوجود دلائل على حدوث انتعاش ضئيل وبدرجات متفاوتة، وإذ تدرك أن الاقتصاد العالمي لا يزال، رغم الجهود الكبيرة المبذولة التي ساعدت على احتواء المخاطر المترتبة على الأزمة وتحسين ظروف الأسواق المالية واستمرار الانتعاش، يمر بمرحلة حرجة محفوفة بمخاطر هبوط كبير، تشمل اضطراب الأسواق العالمية بشدة وارتفاع معدلات البطالة، لا سيما في صفوف الشباب، ومعاناة بعض البلدان من المديونية، واتساع نطاق ضائقات المالية العامة التي تهدد الانتعاش الاقتصادي على الصعيد العالمي وتجسد ضرورة إحراز مزيد من التقدم نحو الحفاظ على الطلب العالمي وإعادة توازنه، وإذ تؤكد ضرورة مواصلة الجهود من أجل معالجة مواطن الضعف وأوجه الاختلال العامة التي تشوب النظام المالي الدولي، والعمل على إصلاحه وتعزيزه مع تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها حتى الآن،

وإذ تشير إلى تصميم الدول الأعضاء على تحسين وتعزيز تعبئة الموارد الوطنية والحيز المالي، بوسائل منها، حسب الاقتضاء، تحديث نظم الضرائب وزيادة كفاءة تحصيل الضرائب وتوسيع الوعاء الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي وهروب رؤوس الأموال على نحو فعال، وإذ تكرر تأكيد أنه على الرغم من أن كل بلد مسؤول عن نظامه الضريبي، فمن المهم دعم الجهود الوطنية في هذه المجالات عن طريق تعزيز المساعدة التقنية وتحسين مشاركة الدول والتعاون بينها في معالجة المسائل الضريبية على الصعيد الدولي،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٥]؛

٢ - **تقر** بالجهود التي تبذلها عدة بلدان متوسطة الدخل وبالنجاحات التي أحرزتها على مسار القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك بمساهمتها الكبيرة في التنمية والاستقرار الاقتصادي على الصعيدين العالمي والإقليمي؛

٣ - **تعرب عن القلق** لأن بعض البلدان المتوسطة الدخل مثقل بالديون ويواجه تحديات متزايدة فيما يتعلق بقدرته على تحمل الديون في الأجل الطويل؛

---

(٥) A/68/265.

٤ - **تقر** بأن تحديد الثغرات الهيكلية يمكن أن يؤدي إلى تحسين فهم الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل؛

٥ - **تطلب** إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي أن يضمن تلبيته لمختلف الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل بطريقة منسقة من خلال القيام بجملة أمور، منها إجراء تقييم دقيق للأولويات والاحتياجات الوطنية لهذه البلدان، مع مراعاة استخدام متغيرات تتجاوز معايير نصيب الفرد من الدخل الوطني؛

٦ - **تطلب أيضا** إلى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما الصناديق والبرامج، وفقا لولاية كل منها، وفي سياق الأطر الاستراتيجية لكل منها وفي حدود ميزانياتها القائمة، تحسين تركيز الدعم الذي يقدمه إلى البلدان المتوسطة الدخل، وتحسين التنسيق وتبادل الخبرات مع سائر المنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية في هذا الميدان، حسب الاقتضاء؛

٧ - **ترحب** بتضامن البلدان المتوسطة الدخل مع سائر البلدان النامية، وعلى وجه الخصوص بالدعم المالي والتقني وفي مجالي نقل التكنولوجيا وبناء القدرات، الذي توفره البلدان المتوسطة الدخل، لا سيما لأقل البلدان نموا، من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتؤكد كذلك في الوقت نفسه أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصر مكمل للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلا عنه، وتدعو في هذا الصدد جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى مواصلة جهوده الجارية في سبيل إدراج دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في صلب أنشطته؛

٨ - **تشجع** البلدان المتقدمة، والبلدان النامية التي أعلنت أن بإمكانها القيام بذلك، على اتخاذ خطوات نحو بلوغ الهدف المتمثل في تطبيق مبدأ فتح أسواقها أمام منتجات جميع البلدان في فئة أقل البلدان نموا دون إخضاعها للرسوم الجمركية أو لنظام الحصص في الوقت المناسب وبصورة دائمة، تماشيا مع إعلان هونغ كونغ الوزاري الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥؛

٩ - **تسلم** بأهمية القطاع الخاص ودور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مواجهة تحديات التنمية المستدامة في البلدان المتوسطة الدخل وسائر البلدان النامية؛

١٠ - **تسلم أيضا** بأن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات كبيرة على صعيد الجهود التي تبذلها لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتشدد في هذا الصدد على أهمية تقديم الدعم الدولي بمختلف أشكاله، على

نحو يتسق جيدا مع الأولويات الوطنية من أجل تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل، بطرق منها بناء القدرات؛

١١ - **تقر** بأن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال ضرورية لعدد من البلدان المتوسطة الدخل، وأنها تؤدي دورا في مجالات مستهدفة، مع مراعاة احتياجات هذه البلدان ومواردها المحلية؛

١٢ - **تقر أيضا** بأن الحكم الرشيد وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي عاملان أساسيان للنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع؛

١٣ - **تشجع** على إيلاء الاعتبار المناسب للتحديات الإنمائية المتنوعة التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

١٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، يواصل فيه أيضا دراسة التحديات التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل في مجال التنمية، بطرق منها وضع مقاييس تأخذ في الاعتبار الطابع المتعدد الأبعاد للفقر والتنمية، ويقدم فيه توصيات ومقترحات ترمي إلى تحقيق تعاون يتسم بالكفاءة والفعالية ويكون أفضل تركيزا وتنسيقا مع البلدان المتوسطة الدخل، وتقرر أن تدرج في جدول أعمالها المؤقت البند الفرعي المعنون ''التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل''، في إطار البند المعنون ''العولمة والترابط''.

الجلسة العامة ٧١
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣